البخيت في مخيمات الشمال تعهد بـ «حق العودة» وحراك ديموغرافي خطير قد يشمل نصف مليون فلسطيني:

الأردن يشعر «بانقلاب» إسرائيلي على مضمون «وادي عربة» وتجهيزات لحملة قانونية دولية ضد «الانفصال الأحادي» ومخاوف من إصدار شهادة وفاة باسم «خارطة الطريق»

عمان ـ «القدس العربي»

ـ من بسام البدارين:

تضمنت حوارات الملك عبد الله الثاني الأخيرة في عمان مع النخبة السياسية في البلاد الإستماع لأراء جديدة تخص الملف الأهم بالنسبة للأردنيين مؤخرا وهو خطة أولمرت الآحادية التي تخطط عمان لعزلها دوليا قدر الإمكان وكذلك مخططات حكومة أولمرت لإكمال بناء الجدار العازل عن الفلسطينيين.

ونقلت أوساط الحوارات مع القصر الملكي مؤخرا رأيا خاصا بالموضوع لوزير الخارجية السابق الدكتور مروان المعشر الذي يعكف على إعداد كتاب شامل يتضمن الكثير من أسرار وتفاصيل مفاوضات السلام بعد ان عمل سفيرا لبلاده في واشنطن وتل أبيب قبل تولي حقيبة الخارجية.

وينحصر رأي المعشر كما عبرت عن بعض تفاصيله صحيفة «الحقيقة الدولية» التي تكتسب مصداقية خاصة في عمان هذه الأيام بالإشارة إلى ان قضية الجدار العازل لم تعد مسألة «أمنية» فقط بل أصبحت سياسية ومواجهتها ينبغي ان لا تقف عند حدود الترتيبات الأمنية بل لابد من حملة دولية سياسية تحاول عزل الجدار العازل حسب شروحات إضافية تناولها كثيرون من بينهم المعشر خارج سياق الحوارات مع القصر الملكي.

وإلى حد كبير عكست تقديرات سياسيين مخضرمين مثل المعشر طبيعة «المخاوف الأردنية» التي تشعر بالعداء جراء خطة أولمرت مما تطلب زيارة خاصة قام بها الملك عبد الله الثاني فعلا للولايات المتحدة أعقبها بزيارة لألمانيا.

وترتكز المخاوف الأردنية على ان الإستعداد لتدشين خطط إكمال الجدار العازل بالتزامن مع حملة إسرائيلية لترويج خطة اولمرت يعني ان المصالح الأردنية تواجه «حربا سياسية» من شريك السلام الإسرائيلي وهي مسألة تعتبر الأن من صلب التحديات التي ستواجه السفير الأردني الجديد المعين في إسرائيل علي العايد حيث أن إسرائيل تتحول بالنسبة لأراء المراقبين الوطنيين إلى «عدو وخصم» ينقلب على إتفاقية «وادي عربة» من خلال الخطة الآحادية والجدار العازل اللذين يشكلان مساسا مباشرا بالمصالح الحيوية الأردنية.

وتصور الأردنيين عن هذا الإنقلاب واضح تماما فالجدار العازل يؤطر الخطة الأحادية والعكس صحيح وأولمرت بصدد تجربة فريدة من نوعها بتاريخ الدول في العالم، كما قال لـ«القدس العربي» المعشر نفسه، حيث لا توجد دولة في العالم ترسم حدودها بقرار منفرد وبدون وجود ترتيب دولي او قانوني فيه طرف اخر يتم الترسيم معه.

المعشر وسلفه عبد الإله الخطيب قالا هذا الكلام عدة مرات وما زالا يصران على ان المبررات الأمنية التي يستخدمها اولمرت لا تكفي في الواقع لإقناع المجتمع الدولي بان من حق إسرائيل ترسيم حدودها كما تشاء وبمعزل عن القوانين الدولية، ولذلك تخطط عمان فعلا لا قولا للإنقضاض على خطة أولمرت إذا شعرت بانها في طريقها للقبول الدولي او الإقليمي عبر معركة سياسية وقانونية دولية مماثلة للمعركة التي خاضتها الحكومة الأردنية ضد الجدار العازل وإنتهت بالقرار الشهير لمحكمة لاهاي الدولية ضد شرعية الجدار.

وعمان إذا فشلت في تهدئة الأمور ومحاصرة الخطة الآحادية او إقناع إسرائيل بالتخلي عنها ستعلن الحرب قانونيا ودوليا على هذه الخطة... وهذا على الأقل ما يفهم من السياسيين الأردنيين الذين أسسوا تفاعل بلادهم الإقليمي على قاعدة وجود «طرف فلسطيني» قوي ومتماسك مؤهل للتفاوض بإسم الشعب الفلسطيني.

والمعشر في الواقع إعتبر قضية الجدار سياسية ولم تعد أمنية فقط لإن اولمرت يخطط لربط الجدار بخطته الأحادية في ترسيم الحدود مما يعني إصدار شهادة وفاة «خارطة الطريق».

ولذلك يقول الخبراء الأردنيون انه لم يعد مبرر وجود الجدار وفقا للحجة الاسرائيلية مبررا امنيا خصوصا وان حكومة اولمرت بدأت تتعامل مع الخطة الاحادية المزعومة بصفتها استراتيجية اسرائيل في هذه المرحلة وان الفرصة مواتية لتأسيس هجوم دبلوماسي معاكس على هذه الاستراتيجية من قبل النظام العربي او على الاقل من قبل المجموعة العربية الممثلة للطوق والنشطة سلميا وسياسيا بهدف استغلال نقاط الضعف والثغرات في استراتيجية اولمرت.

واولمرت في التصور الأردني اسس استراتيجيته على اساس يقول فيه بعدم وجود شريك حقيقي في فلسطين يمثل الشعب الفلسطيني ويفاوض باسمه ويضبط الامن ويواجه فوضى السلاح وبالتالي فاولمرت حاول في الولايات المتحدة اقناع المجتمع الدولي بان عدم وجود هذا الشريك الفلسطيني المتكافىء هو الحجة التي تستطيع شرعية الحفاظ على امن اسرائيل عبر الاستمرار في بناء جدار وتنفيذ خطته الاحادية.

وبالتالي فالخطة الاردنية المضادة التي ظهرت في ثنايا اجتماعات الوزير الخطيب في نيويورك مع الرباعية الدولية والتي ظهرت

معروف البخيت

مروان المعشر

ايهود اولمرت

بموجب سلسلة الاتصالات الدبلوماسية والملكية الاردنية.. واشارت لها تقارير محلية.. هذه الخطة المضادة ستركز على مناقشة الحجة التي يستخدمها اولمرت في التسويق والمتمثلة بغياب الشريك الفلسطيني خصوصا بعد فوز حركة حماس التي ترفض الاعتراف باسرائيل.

والمحاججة الدبلوماسية هنا تحاول تفنيد رواية اولمرت حول عدم وجود شريك عبر الاشارة الى ان السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها مازالت تمثل الشعب الفلسطيني ولازالت ترفع لافتة التفاوض وهي في الواقع الموضوعي العنوان الابرز والواقعي والاهم لتثبيت شريك فلسطيني يمكن التفاهم معه او الجلوس معه.. هذه واحدة. اما الثانية من وجهة النظر الاردنية فتتمثل في ان حركة حماس تستطيع الرد على الموقف الاسرائيلي عبر تسليط الأضواء على سلسلة التصريحات الإسرائيلية التي تعلن بانه لا تفاوض بأي حال مع حماس بصفتها ممثلة للإرهاب فما دامت إسرائيل تقول ذلك فحماس تستطيع ان تستند إليه في طرح تساؤلات حول ضرورات تنازلها ما دام الطرف الآخر المنطق الإسرائيلي في عدم الجلوس مع حماس مسبقا ـ يوضح المعشر ـ على هامش جلسة حوارية مع «القدس العربي» يدفع الطرف الأخر وهو حماس للتخندق وراء التصريح الإسرائيلي القائل بأن احدا في حكومة إسرائيل لن يفاوض حماس او يجالسها فحماس تستطيع ان تستخدم ذلك حتى ضد منطق الإعتدال العربي، الذي يطالبها بمبادرات وتنازلات.

إذا المطلوب ضغط بالإتجاهين فإسرائيل تعلن انها لن تفاوض حماس ولا تفاوض بنفس الوقت العنوان الآخر للشعب الفلسطيني ممثلة بالسلطة ومؤسساتها وبتقدير المعشر الجهد العربي ينبغي ان يطال الجانب الإسرائيلي ايضا.

وفي السياق لم تعد عمان تخفي قلقها من ان إستكمال بناء الجدار العازل وتأطير ذلك بخطة سياسية للإنفصال الآحادي سيؤدي لحراك وإنتقال ديموغرافي يخلق ظرفا ضاغطا محليا وإقليميا وأمنيا على الحدود والمعابر والجسور الأردنية فالتقديرات الرسمية تتحدث عن حراك قد يشمل نحو نصف مليون فلسطيني سيجبرهم الإنفصال على «التحرك» والإتجاه المرشح دوما هو شرقا نحو نهر الأردن.

ولذلك تعتبر عمان خطة اولمرت خطرا حقيقيا يستدعي الإستعداد لمعركة دبلوماسية إشتباكية بدأت فعلا بالخارج ولاقت صداها في الداخل عبر تصريحات مرتفعة الحرارة أمس الأول لرئيس الوزراء الأردني معروف البخيت وعد فيها بإسم الحكومة ببذل كل ما هو ممكن لتكريس «حق العودة» للاجئين الفلسطيني.. البخيت قال ذلك وهو يزور احد المخيمات شمالي الأردن وبالتأكيد كان الهدف «إسماع» طرف آخر.

السلطات الأردنية تفرج عن مدير المخابرات السابق

■ عمان ـ يو بي أي: أفرجت السلطات الأردنية المختصة امس الخميس عن مدير دائرة المخابرات العامة السابق الفريق اول سميح البطيخي بعد أن انهى مدة محكوميته البالغة أربع سنوات بعد أن أدانته محكمة عسكرية خاصة عام 2003 بتهم الإحتيال والتزوير.

وقضى البطيخي فترة العقوبة في منزله الخاص في مدينة العقبة على ساحل البحر الاحمر، ولم يغادره طوال فترة العقوبة وذلك بعد أن إستخدم سلفه مدير المخابرات السابق سعد خير نصاً قانونيا سمح للبطيخي قضاء فترة العقوبة في منزله.

وقال مصدر إن الإفراج عن البطيخي يعني رفع الحراسة عن منزله والسماح له بمغادرته وبحرية التنقل والحركة.

والبطيخي الذي وصف بأنه رجل الأردن القوي لا سيما في السنوات الأخيرة من حكم العاهل الأردني الراحل الملك حسين أدين من قبل محكمة عسكرية خاصة في تموز (يوليو) من عام 2003 بجنح التدخل في الإحتيال وتقليد ختم إدارة عامة والحصول على منفعة شخصية.

وقضت المحكمة بسجنه ثمان سنوات جرى تخفيضها إلى أربع والزمته المحكمة بدفع مبلغ 17 مليون دينار (25 مليون دولار) وهي المبالغ التي حصل عليها في ما عرف بقضية التسهيلات البنكية والتي وصفت أنذاك بأنها أكبر قضية فساد في الأردن واتهم بها عدد من المسؤولين بينهم نائب مدير دائرة المخابرات زهير زنونة الذي برأته المحكمة.

كذلك اتهم في القضية عدد من مدراء البنوك. وتشير وقائع القضية التي بدأت اولى فصولها في عام 2002 إلى أن البطيخي إستخدم نفوذه في التأثير على بنوك محلية منحت قروضاً وتسهيلات لرجل أعمال أردني يدعى مجد الشمايلة الذي فر خارج الأردن بعد حصوله على الأموال ولم يسدد القروض.

إلا أن السلطات الأردنية تمكنت من إستعادة الشمايلة من إستراليا عام 2004 وقضت بسجنه ست سنوات وألزمته بدفع مبلغ 11 مليون دينار (16مليون دولار أمريكي).

نقابة المحامين تواصل معركتها ضد تزوير انتخابات مجلس الشعب.. ومحاولات لحل الأزمة بين طلعت السادات وأحمد عز.. وسخرية من برامج التلفزيون

هجمات ضد النظام واعتماد الرئيس على ابنه.. واحالة رئيس تحرير «صوت الأمة» لمحكمة الجنايات.. و«الوفد» تسخر من تشبيه نعمان جمعة نفسه بالبابا

القاهرة ـ «القدس العربي»

ـ من حسنين كروم:

كانت الأخبار والموضوعات الرئيسية في الصحف المصرية الصادرة امس الخميس عن محادثات الرئيس مبارك مع العاهل السعودي الملك عبدالله في شرم الشيخ، ثم سفره الى ليبيا لحضور مؤتمر قمة دول الساحل والصحراء، واستمرار أزمة طلعت السادات وأحمد عز في مجلس الشعب وانعقاد الجمعية العمومية لحزب الوفد اليوم ـ الجمعة ـ لانتخاب أعضاء الهيئة العليا، وسأكون ضمن الفريق الذي سيراقب الانتخابات تلبية لدعوة من رئيس الحزب صديقنا وعضو مجلس الشعب محمود أباظة، وافتتاح الدكتور أحمد نظيف رئيس الوزراء عددا من المشروعات في محافظة الجيزة منها مشروع لتنقية مياه الشرب شمال الهرم ساهمت هيئة المعونة الأمريكية بالقسم الأكبر من تكاليفه، وقيام صفوت الشريف الامين العام للحزب الوطني الحاكم بعرض اسماء أمناء المحافظات الخمسة عشر الجدد على الرئيس مبارك، والامتحانات والاستعدادات لعودة المصريين العاملين في دول الخليج لقضاء اجازاتهم، وتصريحات السفير الأمريكي في مصر والاحتفاء بها في الصحف الحكومية لاشادته بالتقدم في مصر. والى شيء مما لدينا نعرضه عليكم اليوم، لعل وعسى:

الرئيس مبارك

والى رئيسنا وحالة الاكتئاب التي أصبت بها وأنا أتصفح صفحات «الدستور» التي سيكون آخر عهدي بها هذا العدد، وكيف لا أكتئب وأحزن بينما كاتبها الساخر بلال فضل يقول عن رئيسنا:

«أصبت بخضة سياسية عندما قرأت عنوانا لـ«الأهرام»:

مبارك: مصر تمد يدها للجميع، لكن دهشتي زالت بعد أن قرأت بقية العنوان «من أجل بلوغ عالم أكثر سلاما واستقرارا وعدلا».

ومع الفقرة رسم لزميلنا وصديقنا عمرو سليم عنوانه «وفد رئاسي في طريقه لجولة أوروبية» والرسم لثلاثة مسؤولين كل منهم يرفع لافتة الاولى مكتوب فيها «مين قدم شيء بيداه التقاه» والثانية: «هنيئاً لك يافاعل الخير والثواب» والثالثة: «لله» وقال بلال في فقرة اخرى:

«كلما فتحت صحيفة قومية تجدها تتكلم، كيف ينحني العالم احتراما للرئيس مبارك وكيف يتعلم من حكمته وحنكته، طيب ليس لنا اعتراض، لكن فقط نريد تفسيراً لما حدث في الأمم المتحدة التي اختارت الدول الاعضاء فيها ممثلي قارة أفريقيا في المجلس الدولي لحقوق الانسان، حصلت غانا على أعلى الأصوات 381 صوتا وحصلت زامبيا على 281 صوتا والسنغال على 181 صوتا بل وحصلت موريشيوس على 871 صوتا، بينما حصلت مصر مبارك على صوت واحد هو صوتها، وهو ما يدعو للاعتقاد بأن العالم الذي تتحدث عنه الصحف القومية هو عالم سمسم».

ومع الفقرة رسم آخر لصورة لرئيسنا معلقة على الحائط وبدلا من ملامح الوجه كتبت كلمة ـ صفر ـ وقد اثبت عمرو سليم بفعلته تلك انه لا يصلح صديقا ولا زميلا. ثم استمر بلال في غيه قائلا:

«× قال الدكتور أسامة الباز في تصريح له في ندوة بكلية حقوق القاهرة ان الرئيس مبارك تربى على احترام القضاة وتعلم الوطنية من قريبه كبير القضاة عبد العزيز فهمي باشا، حل مشكلة الدولة مع القضاة اذن ان يتم تغيير اسم شارع عبد الخالق ثروت ليصبح شارع عبد العزيز فهمي.

× اثناء افتتاحه لكوبري في كفر الزيات تلقى الرئيس مبارك هدية من وزير الاسكان احمد المغربي عبارة عن لوحة تذكارية تحمل سورة الاخلاص والمعوذتين، يبدو أن الوزير قوى الله ايمانه شعر أن الرئيس محسود.

× تتبع الدولة الطرق الخاطئة لاقناع الموظفين بالابتسام في وجه الجمهور عندما يستقبل الرئيس مبارك أو يرحل عن الحكم سيبتسم الموظفون والجمهور من تلقاء أنفسهم.

× لن أفرح باستقالة السيد راشد من منصبه كرئيس لاتحاد عمال مصر الا عندما أسمع عن استقالة الذي سيده على عمال مصر كل هذه السنين».

وتمادت هذه الجريدة اكثر وأكثر وكأنها تتعمد رفع ضغط دمي بأن سمحت لمن لا يمكن أن أضعه في مصاف الزملاء خالد محمود رمضان ليقول عن رئيسنا في مقال سيئ: «خرج الرئيس مبارك على الشعب ليقول أنا كرئيس دولة عندما يحدث شيء خطأ وأكون أنا السبب فيه سأقول له انا متأسف جدا وأنا لم أكن أعلم بالأمر وأحاول أن أساعده، الاعتذار لأي مخلوق متى حدث خطأ ليس عيبا. وأضاف مبارك: نعم ممكن أن أخطئ فأنا بشر، اذا أخطأت لا بد أن أتراجع عن خطأي وأعتذر فهذا ليس عيبا، ويبقى السؤال: ألم يجد الرئيس فيما حدث في عهده الميمون طيلة السنوات الخمس والعشرين الماضية ما يستحق ان يقف من اجله امام هذا الشعب طالبا الاعتذار؟ ألم يشعر الرئيس في قرارة نفسه بأن هناك أخطاء فادحة ارتكبها مساعدوه ووزراؤه في حق هذا الشعب الى حد يتطلب منه الاعتذار باعتباره مسؤولا عن جميع من يعمل معه أو تحت يده؟

اذا لم يكن الرئيس سيعتذر عن مشروعات توشكى وفوسفات أبو طرطور وكل المشروعات الفاشلة التي يتحمل الرئيس قبل وزرائه ومعاونيه مسؤوليتها، فعلام اذن سيعتذر؟ واذا لم يطلب الصفح من الشعب المصري فممن اذن سيطلبه؟ من جمهوريات دول الموز أو الشعب الهندي؟ ألم تصل الى أسماعه في قصر الحكم صور انتهاكات حقوق الانسان، أم أن جدران قصر الاتحادية الفولاذية تمنع وصول أنين المضروبين والمسحولين علنا وجهارا نهارا في شوارع القاهرة من المتظاهرين الذين عاقبهم ويعاقبهم جهاز الأمن لمجرد انهم انتقدوا الرئيس أو تظاهروا ضده؟ ألن يعتذر الرئيس الينا لأنه لم يتق الشبهات وأصر على وجود نجله جمال مبارك الى جانبه يساعده في الحكم وكأن مصر ورشة أو محل فول وطعمية وليست دولة يفترض أن بها من المؤسسات والمستشارين ما يغني الرئيس عن فكرة الاستعانة بنجله الى جواره في مشهد كرس فكر التوريث في مختلف طبقات المجتمع وفئاته ويوشك أن يعصف بمستقبله؟

لماذا لا يعتذر الرئيس لشعبه عن الانتهاكات الجسيمة التي وقعت في الانتخابات الرئاسية والبرلمانية والتي وثقتها مختلف منظمات حقوق الانسان الدولية والمحلية؟، ولماذا لم يعتذر الرئيس عن تدني مستوى الخدمات العامة طيلة هذه السنوات في الحكم؟ لماذا لا يعتذر الرئيس عن الأوضاع اللا انسانية التي تعج بها السجون والمعتقلات، اذا كان الرئيس الأمريكي جورج بوش وحليفه رئيس الوزراء الانكليزي توني بلير قد اعتذرا عما جرى من انتهاكات لحقوق السجناء العراقيين في سجن أبو غريب؟ ترى هل يفكر الرئيس في ان يعتذر عما يجري في سجون فوق الارض وتحتها «طرة وأبو زعبل والعقرب وبرج العرب وغيرها» تمارس فيها شتى ومختلف أنواع التعذيب التي لربما عجز الشيطان ابليس اللعين نفسه عن ابتكارها؟».

لا، لا، هذا كلام غير مقنع بل أكاذيب تكشفها حقائق زميلنا عمرو عبد السميع رئيس تحرير «الاهرام» الدولي بقوله في بابه اليومي بجريدة «روزاليوسف» ـ هؤلاء ـ عن رئيسنا امس ـ الخميس:

«العدالة والانصاف ينبغي أن يدفعانا الى ان نعترف للرئيس مبارك بأن منهجه في العمل ـ مذ جاء الى الحكم ـ كان ديمقراطيا واصلاحيا بما لا يقارن ـ أو ليس هو الذي أفرج عن معتقلي حملة سبتمبر 1981 بمجرد تسلمه السلطة ـ او ليس الرئيس مبارك هو الذي ابتدع سنة اللقيا برؤساء الأحزاب المصرية عند نقاط التحول ذات الطابع القومي العام والعابر في السياسات الحزبية، فأسس سوابق ديمقراطية في هذا المجال؟

أو ليس الرئيس مبارك هو الذي أنجز ـ في اطار الاصلاح الاقتصادي ـ ما لا يمكن الاحاطة به ـ تحقيقا لقيادة القطاع الخاص لعجلة الانتاج والتنمية المستدامة، وجذب الاستثمارات وضمان تحديث وتطوير بنية الانتاج المصرية، وخلق طبقة متميزة من رجال الاعمال يقودون البيزنس على نحو عصري، وبمعايير دولية؟!

ـ أوليس الرئيس مبارك هو الذي اتاح حرية صحافة في هذا البلد «وصلت الى ملامسة الانفلات أحيانا» كما صدرت في عهده عشرات الصحف، ومارس الصحافيون ابداء آرائهم على نحو لم يتحقق حتى في العصر الملكي «لاحظ انه ـ حتى ـ في ما يتعلق بالغاء حبس الصحافيين فان المبادرة جاءت من الرئيس تجاوبا مع مطالب طرحها عليه نقيب الصحافيين، ومع ذلك فان بعض غواة الصراخ في الشوارع وعلى السلالم يصرون على تصوير الامر على ان هناك تخليا من جانب الرئيس عن وعد قطعه أو أن دخول القانون الى البرلمان هو استجابة لضغوطهم ودليل على فعاليتهم!!.

ـ ثم وليس الرئيس مبارك هو الذي طرح منظومة وراء اخرى من مشاريع القوانين المتعلقة بالأحزاب والمشاركة السياسية والمواطنة ومجلسي الشعب والشورى، رغبة منه في خلق المناخ الملائم للدفع نحو تطور ديمقراطي أوسع؟!».

طبعا، طبعا، كل ذلك وأكثر منه صحيح، وقد أضاف اليه زميلنا وصديقنا محمد أبو الحديد رئيس مجلس ادارة دار التحرير التي تصدر «الجمهورية» و«المساء» و«عقيدتي» و«حريتي» انجازا آخر في مقاله امس ايضا بـ«الجمهورية» وهو الحفاظ على المؤسسات الصحافية القومية وعدم بيعها قال:

«والرئيس مبارك لديه رؤية خاصة جدا وبعيدة النظر للغاية للصحافة بشكل عام، انه الذي عزز سلطتها على مدى ربع قرن من توليه المسؤولية، وهو الذي فتح الباب على مصراعيه لاصدار الصحف الحزبية والمستقلة بصورة لم تشهدها مصر منذ ثورة يوليو 1952 وكان المدافع الاكبر والأقوى عن حرية الصحافة، حتى لو أدت هذه الحرية الى التطاول عليه شخصيا وعلى افراد عائلته، بل ضرب المثل الأعلى في ذلك بأنه الذي اطلق وعده بالغاء عقوبة الحبس في قضايا النشر، ولم يقدم صحافيا واحدا ممن يتطاولون عليه لمحاكمة، على كثرة من فعلوا ويفعلون ذلك كل يوم، وفي اكثر من صحيفة، والرئيس مبارك شديد الاقتناع بالشكل الحالي لملكية الصحف القومية، وقف موقفا قويا ضد أي فكرة لخصخصتها، وقد تبنى في برنامجه الانتخابي فكرة «اصلاح» هذه المؤسسات مالياً واداريا، حتى تتمكن من النهوض برسالتها وفي كل مناسبة تثار فكرة الخصخصة أو القلق منها امام الرئيس، فان رده الحاسم والقاطع يكون دائما: لا خصخصة «اطلاقا» للصحف القومية، ولا تفكير في ذلك».

طبعا، طبعا، وهكذا رئيسنا على الدوام.

جمال مبارك

والى جمال مبارك ـ وقول زميلنا وصديقنا رئيس اتحاد الكتاب ورئيس تحرير جريدة «الاهرام» ـ محمد سلماوي في «الوفد» يوم الأربعاء:

«ومن أوضح خصائص العبث في ذلك الجدل السائد الآن حول مسألة التوريث، انها قضية مغلوطة انقسم حولها الفرقاء ما بين من يؤيدون ان يرشح جمال مبارك نفسه رئيسا، وبين من يرفضون ذلك رفضا لأنه ابن رئيس الجمهورية ولست أعرف أي مجتمع ديمقراطي يدور فيه الجدل على هذا المستوى الشخصي وليس على المستوى الاجرائي، فالمجتمعات الديمقراطية من حيث المبدأ تسمح بأن يتولى الابناء المناصب الرئاسية بعهد آبائهم، وذلك انه ليس من ضمن المبادئ الديمقراطية المتعارف عليها أن يحظر على أي شخص شغل والده منصب رئيس الجمهورية ان يمارس حقه «الدستوري» في ان يرشح نفسه رئيسا هو الآخر، غاية ما هناك ان تكون اجراءات الترشيح سليمة وأن تكون القواعد الديمقراطية معمولا بها. وقد كانت آخر مناسبات نفي مسألة التوريث ذلك الحديث الذي أدلى به جمال مبارك الى قناة التلفزيون «ال بي سي» اللبنانية، ان طريقة تعامل اعلامنا الرسمي مع هذا الحديث جسدت ذلك الجدل العبثي الذي يدور حول قضية التوريث.

لقد فوجئت حين وجدت جميع صحفنا القومية «وباستثناء واحدة فقط هي جريدة «الأخبار» التي أتمنى ألا تحاسب على ذلك بالثناء» وقد افردت للحديث مساحة تزيد كثيرا على ما يتناسب مع موقع رئيس لجنة السياسات، وتتطابق مع المساحة التي عادة ما يتم افرادها لاحاديث رئيس الجمهورية. فماذا كانت صحفنا القومية تريد ان تقول بذلك؟ ان مثل هذا التعامل الاعلامي مع جمال مبارك هو الذي يشخص الامور وهو الذي يوحي بعكس ما ينفيه جمال مبارك في أحاديثه وبالتالي يعطي لهذا الجدل العبثي وقودا اضافية كي يظل البعض يؤكد ان التوريث يتم الاعداد له رغم النفي الرسمي».

وفي «الدستور» قال كاتبها الساخر بلال فضل: «اذا صدقنا ما قاله السفير المصري في امريكا نبيل فهمي ان جمال مبارك كان موجودا في واشنطن ليجدد رخصته لقيادة الطائرة فلا بد انه ذهب الى الرئيس بوش لكي يشيل له المخالفات».

ونظل في «الدستور» مع فهمي آخر وهو جمال فهمي عضو مجلس نقابة الصحافيين الذي قال: «شيئان اذا سمعت باسمهما أو جاءت سيرتهما أمامي في أي مجال أو سياق، لا أتمالك نفسي من الضحك حتى أستلقي على قفاي، أولهما سيرة معالي الدكتور الباشمهندس أحمد نظيف المحامي، والثاني اسم النبي حارسه المجلس القومي ـ لمؤاخذة ـ لحقوق الانسان، ولكي أكون صادقا ومستقيما، لا بد أن أعترف بأن لا أحد ينافس هذين الشيئين في اثارة ضحكي وانبساطي، الا أن أسمع أو أشاهد الاستاذ جمال نجل الرئيس محمد حسني وهو يخطب فينا ويشرح لنا نظرياته العميقة في الاصلاح وشؤون التصليح الديمقراطي المؤجل ليوم القيامة، خصوصا حين يتذرع سيادته لتبرير هذا التأجيل بأن المواطنين العاديين الغلابة، الذين لا شك ان جنابه خير من يمثلهم لأنه يعرفهم حق المعرفة ويعرف أرقام موبايلاتهم وعناوين ايميلاتهم، هؤلاء الناس يعتقد سيادته انهم خلقوا وجبلوا على كراهية الحرية والديمقراطية، ماتعرفش ليه وأنهم في أفضل أحوالهم لا يكترثون بمثل هذه الاشياء ولا يضعونها ضمن أولياتهم المقتصرة على الرزق ولقمة العيش، التي صار الحصول عليها، بعد 25 عاما من حكم والده، من أشباه المستحيلات، لذا يرى الأستاذ جمال، «وهو أيضا خير من يرى» أنه قد آن الأوان للعمل على توفيرها على أساس أن سنوات ربع القرن الأول من حكم السيد الوالد، اتسرقت ومرت، كما كل الايام الحلوة بسرعة ودون انجاز أي شيء، لكن هناك متسعا من الوقت للاهتمام بهذه الأمور في أرباع القرون المقبلة ان شاء الله «!!».

ونغادر «الدستور» لنتجه مباشرة الى ـ خمسة فضفضة ـ وهو عنوان عمود عبدالرحمن الغمراوي في صحيفة «الغد» التي يصدرها حزب الغد ـ مجموعة أيمن نور ـ كل أربعاء وقوله عن جمال مبارك: «× مرة اخرى أنها رسالة لكل شرفاء هذا الوطن.. انه تهديد مباشر لهم.. حتى تخلو الساحة للوريث المدلل، وفتى أمريكا الأول صاحب الزيارة السرية المشبوهة السيد جمال مبارك، الذي يجب أن يحاكم لاتصاله بدولة أجنبية باعتباره مسؤولا حزبيا!!

أم أن ابن الرئيس له كل الحق أن يخالف أي قانون أو عرف أو تقاليد مثلما سمحوا لجمعية المستقبل ان يكون لها الحق ان تأخذ من المعونة الأجنبية، وتأخذ نصيبها من التلفزيون المصري القومي، ويفرد لها الصفحات بصحف الشعب القومية دون ان تدفع مليما واحدا!!

× انها بداية النهاية لنظام انتهت صلاحيته!! فالهراوات وطلقات الرصاص وقنابل الغاز لن تصلح امام غضبة الشعب الذي سوف ينقض على جلاديه، فالجلطة الدماغية التي اصابت الحكم المستبد جاءت لأن الشعب يرفض التوريث ويكره أن يفرض عليه فتى أمريكا المدلل جمال مبارك».

معارك وردود

والى المعارك والردود وأولها لزميلنا وصديقنا محمد فودة الذي أبدى استياءه الشديد مما شاهده في التلفزيون وقال عنه في عموده اليومي بالمساء ـ بالمنطق ـ يوم الثلاثاء: «بعض من يتصدون للدفاع عن النظام والحكومة في البرامج الحوارية بالقنوات الفضائية يسيئون للنظام أكثر من دفاعهم عنه، وأولى بهم ألا يستجيبوا لدعوات هذه القنوات اذا لم يكن لديهم القدرة والمنطق السليم الذي يقنع المشاهدين وما أكثرهم. يظهر اعوجاج منطق هؤلاء اكثر وأكثر عندما يكون المنافس على الجانب الآخر في الحوار متحليا بمنطق قوي وملماً الماماً بالمشكلة المطروحة للنقاش وبأبعادها من كل الجوانب.

كان الحوار في احدى القنوات التليفزيونية حول مشكلة القضاة، والمتحاورون لواء سابق في الداخلية وهو عضو مجلس الشعب وأحد المحامين المشهورين وهو عضو مجلس الشورى من جهة وأحد المستشارين من جهة أخرى، المستشار اتسم بهدوء شديد وسيطر على أعصابه بطريقة أثارت الاعجاب وعرض وجهة نظره بمنطقية شديدة، وعندما عجز الطرف الآخر عن مجاراة منطقه استخدم اللواء السابق ألفاظاً شديدة جعلت المشاهدين لا يتعاطفون معه بل ينفرون من أسلوبه، أما المحامي المشهور فكان منطقه «انصر الحكومة ظالمة أو مظلومة» وان حاول بطريقة أو بأخرى أن يبدو محايدا، مطلوب من كل من يتصدى للدفاع عن الحكومة في القضايا الخلافية ان يكونوا اكثر واقعية، واذا رأوا أن هناك تجاوزات في بعض التصرفات فلا مانع أبدا من نقدها».

وهو يقصد صديقنا اللواء محمد عبد الفتاح عمر عضو مجلس الشعب، والمحامي وعضو مجلس الشورى المعين شوقي السيد.

وفي «الكرامة» ـ قال زميلنا وصديقنا عبد الحليم قنديل رئيس التحرير مهاجما محمد عبد الفتاح: «النائب الذي هدد نشطاء كفاية بالسوق كالأغنام هو في الأغلب نعجة هاربة من قطيع الأمن المركزي».

أما اذا تركنا «الكرامة» وتوجهنا لمجلة «صباح الخير» الحكومية سنجد زميلتنا ناهد فريد في بابها ـ عيب ـ تقول:

«× تأكيدا لمبدأ أن الصحافيين «ليس على رأسهم ريشة» قام السيد النائب العام باحالة الزميل وائل الابراشي رئيس تحرير جريدة «صوت الأمة» واثنين من الصحافيين العاملين في الجريدة الى محكمة الجنايات، لاتهامه في قضايا نشر في نفس اليوم الذي أمر فيه باحالة ممدوح اسماعيل صاحب العبارة المسماة بعبارة الموت الى «جنح» سفاجا!! واذا كان دكتور سرور رفض ان يذكر في تاريخه البرلماني أنه منع مناقشة موضوع عام تحت قبة البرلمان، فالسيد النائب العام لا بد أن يحسب له في تاريخه النيابي انه أول من نزع الريش من فوق رؤوس الصحافيين الأوغاد، خاصة لو كان هدفهم عدم تزوير الانتخابات.!!

× عناوين متناقضة احتلت الصفحة الثالثة من «أهرام» الخميس «5/25».

العنوان الأول «التحقيقات تؤكد سلامة العبارة وجميع أجهزتها دون أي اعطال فنية أو خلل» والمقصود بهذا العنوان تحقيقات النائب العام.

العنوان الثاني كان بخصوص تحقيقات المدعي العام الاشتراكي حول نفس الموضوع وجاء فيه «تشغيل العبارة خالف القانون المصري وأعراف الملاحة البحرية» بعض التفاصيل اسفل كل عنوان تزيد مساحات التعجب ولا تزيلها، حاولت قدر استطاعتي ان امنع قلمي من رش عشرات علامات التعجب تاركة كلا منكم يتعجب بمعرفته، لأن قرارات الاحالة لمحكمة الجنايات في قضايا النشر لازالت ماثلة أمامي، يبقى يصح أن نحكم العقل في الكتابة والعقل هنا ينصح بأن نغض الطرف عن حرية الصحافة وحرية التعبير أو حرية الرأي الى آخر هذه الأقوال المأثورة!!».

ونعود مرة اخرى لصحيفة «الكرامة»، لسان حال حزب حركة الكرامة، تحت التأسيس في مقال كتبه الدكتور عادل قاسم وجاء فيه: «رضينا بالهم، والهم و«نجله» وأركان حربه ـ الشومة، واللصوص، وعاهرو الصحافة، والمستشارون القوادون مش راضيين بينا!

ولأننا سكتنا لهم، فاذا بهم يدخلون «بحميرهم»!

سكتنا لهم طويلا على التزوير، فاذا بالمزورين الفجرة يحاكمون الشرفاء الأشهار، بل و«يلومونهم»، «تصوروا!».

نهايتها المحتومة مع «عربة الكلاب» مهما أدت من خدمات من وولف بلاك الجيزة، الى جرو قطاع الأخبار، لبوكسر الصيد والقنص بـ«الأهرام»، لبولدوغ اتحاد العمال، وصولا ـ وباذنه تعالى، وعلى بعد أمتار منهم ـ لجمع المحاكم ودار القضاء، بالسلعوة الضالة «المسعورة والمدعورة» داخلها والتي باتت تشاهد كثيرا في الآونة الأخيرة «بلا كمامة أو لجام» بصحبة أفراد الأمن المركزي والمخبرين والكاراتيه، في مواكب حراسة «تزويرات الرئيس، ومواد «تقنين» زفة التوريث والباطل: منظومة جهنمية كاملة، تلعب فيه حاليا مؤسسات العدالة «أو المنتسبه اليها زورا» دورا اساسيا ومحوريا في تقنينه وترسيخه ـ بل وحمايته ـ ودعك عن دورهم القواد في تمرير جريمة التوريث ويأتي على رأس تلك المؤسسات «للأسف» جهة رفيعة تضم صفوة شيوخ وشباب حراس العدالة في مصر، ويرأسها مستشار ذو منصب خطير وجليل يعرف ـ وصفا لا أسما ـ بـ «النائب العام»، والذي يمثل «بحسب ما يفترض» ضمير المجتمع والمدعي والمحامي الأول عنه والذي استنادا لذلك نتوجه اليه بمجموعة من الوقائع والتساؤلات التي باتت تستوجب ردودا واضحة وقاطعة بشأنها، لا تحتمل أي لف أو دوران.

سيادة النائب العام: أنت تابع لمن، الدولة والوطن، أم للحكومة والداخلية على وجه التحديد؟!».

وبالنسبة للمعركة التي تم استئنافها بين رئيس حزب الوفد السابق وبين حزب الوفد، فقد كتبت «الوفد» امس تعليقا ساخرا على تصريحات نعمان قالت فيه: «نشرت الصحف الصادرة امس تصريحات للدكتور نعمان جمعة قال فيها ان رئاسة حزب الوفد مثل البابوية، حيث لا يجوز أن يتم اختيار بابا جديدا الا اذا مات البابا أو استقال، ويبدو ان الدكتور نعمان جمعة يحتاج الى ان نذكره بمبدأ أساسي من مبادئ الوفد، وهو ان العمل السياسي ليس له قداسة دينية، وأن الدين لله والوطن للجميع، وهذا مبدأ من مبادئ الوفد الراسخة التي كنا نرجو ألا ينساها الدكتور نعمان جمعة اصبح رئيسا للوفد بارادة جمعية عمومية انتخبته، وانه فصل من منصبه بقرار من الجمعية العمومية نفسها وليس هناك أية صبغة دينية في القرارين، واذا كان الدكتور نعمان جمعة، يريد زعامة دينية، فليبحث عنها خارج الوفد، لقد نسي نعمان جمعة اننا نفصل في الوفد بين الدين والسياسة ولا نخلط بينهما، ولذلك لا تنسحب قدسية المناصب الدينية على المناصب السياسية.

ان الدكتور نعمان يثبت انه لم يكن أبدا بفكره ينتمي الى حزبنا ولهذا لفظه الوفديون».

ونترك «الوفد» الى «المصري اليوم» وتحقيق زميلنا محمد عبد الخالق مساهل عن نقابة المحامين وموقفها من قرار النائب العام المستشار ماهر عبد الواحد احالة عضو المجلس جمال تاج الدين وثلاثة صحافيين من بينهم وائل الابراشي الى محكمة الجنايات، فجاء في التحقيق عن بيان النقابة: «تعنت السلطة باسكات صوت نقابة المحامين المنادي بالاصلاح ومناهضة التزوير واحالة كل من جمال تاج الدين الصحافيين الثلاثة، الى محكمة الجنايات بتهمة سب وقذف المستشار محمود صديق برهام فيما يسمى بقضية القائمة السوداء للقضاة، يتضح من قرار احالة ممدوح اسماعيل صاحب عبارة الموت الذي تسبب في قتل اكثر من 1300 مواطن الى محكمة الجنح ازدواجية مقيتة للمعايير واهدار لكل قواعد العدالة، ان محاولة النظام تكميم الأفواه التي تنادي بالاصلاح وارهاب المناهضين لكل اشكال الفساد والاستبداد لن تزيد شركاء هذا الوطن الا تصميما على مواصلة النضال من اجل استرداد جميع الحقوق المسلوبة وعلى رأسها الغاء حالة الطوارئ واصدار قانون منع حبس الصحافيين في قضايا النشر، وتعديل نص المادة 76 من «الدستور» بشكل لا يؤدي الى حرمان اي مواطن من الحق في الترشيح لرئاسة الجمهورية، وأكد حازم صلاح أبو اسماعيل، عضو مجلس نقابة المحامين، ان ما حدث ليس عمل تاج الدين، ولكن نقابة المحامين هي التي شكلت لجانا لمراقبة الانتخابات، ورصد كل من ارتكبوا التزوير ولكن الحكومة تصطاد شخصا واحدا من منطلق «اضرب المربوط يخاف السايب».

وتوعد أبو اسماعيل بتعقب كل من قاموا بالتزوير وأن النقابة لن تدفن رأسها في الرمال».

طلعت وعز

أخيرا الى معركة عضوي مجلس الشعب طلعت السادات ـ مستقل ـ وأحمد عز رجل الاعمال ومحتكر انتاج الحديد ورئيس لجنة الخطة والموازنة بالمجلس وأمين التنظيم بالحزب الوطني الحاكم وعضو امانة السياسات التي يرأسها جمال مبارك، وما قيل بأن هدده بضربه بالحذاء، وهي الواقعة التي قال عنها كاتبنا الساخر الكبير احمد رجب امس في «الاخبار» في بابه اليومي ـ نص كلمة ـ «الحذاء مكانه القدم، والحذاء أنواع وأرقاه الحذاء المفكر الذي تلمحه في رجل واحد يقول لآخر جزمتي بتفكر أحسن منك، والحذاء الشريف في رجل القائل جزمتي اشرف منك، وفي شيخوخة الحذاء يصبح اسمه الصرمة القديمة حيث يدخل احيانا في مناقشات مجلس الشعب، والحذاء في بلدنا اكثر احتراما من الكتاب، فقد طرد الحذاء الكتاب من مكتبات وسط البلد التي اصبحت محلات احذية متلاصقة تحتل كل شوارع وسط العاصمة لكن المشكلة الحقيقية انك احيانا لا تستطيع ان تميز الحذاء المحترم من الرجل المحترم».

وفي نفس عدد «الاخبار» قال رئيس تحريرها زميلنا وصديقنا محمد بركات وهو في قمة التأثر والغضب:

«كنت أتمنى ألا تكون تلك الواقعة الفجة والمستهجنة قد حدثت بالفعل، ولازلت أعلل النفس بأنها لم تحدث، رغم ان هناك شهودا من اعضاء مجلس الشعب المتواجدين في ذات القاعة الرئيسية التي وقعت فيها الواقعة يؤكدون حدوثها، وتقدموا بذلك كتابة، فلم يكن احد من مواطني هذا البلد يتصور في يوم من الايام ان ذلك يمكن ان يحدث تحت قبة مجلس الشعب الموقر، وأن نسمع ان عضوا موقرا قد تخلى عن وقاره ونسي نفسه، والمكان، والزمان وانحنت هامته لخلع حذائه تمهيدا للاعتداء به على عضو زميل له في ذات المجلس الموقر.

واذا كان هذا التصرف المشين غير مقبول من أحد على الاطلاق في أي مجلس أو أي مكان آخر مهما كان هذا المجلس أو هذا المكان، واذا كان هذا التصرف الأهوج غير مقبول أو مسموح به حتى في الشارع، فانه بالقطع مرفوض جملة وتفصيلا في مجلس الشعب، أتصور ان المجلس الموقر سيكون الاكثر حرصا في الحفاظ على الاحترام والوقار الذي يجب ان يتوافر له، كما كان دائما وكما يجب ان يكون أبدا، وانه سيتخذ بكل الحزم جميع الاجراءات اللازمة لضمان ذلك، اذا ما ثبت بالفعل حدوث تلك الواقعة الفجة، والمستهجنة، والمسيئة، وأعتقد ان المجلس بكل أعضائه وحتى «مجموعة الـ88» في حرصه وحفاظه على وقاره وهيبته واحترامه لن يلتفت الى ان حديث الاحذية والتهديد بالضرب بالحذاء قد ورد مؤخرا على لسان مرشد الجماعة المحظورة في أحد الاحاديث الصحافية التي أدلى بها مؤخرا وأن ذلك لا يمكن ان يعطي هذا التصرف نوعا من المشروعية، ونحن في الانتظار لقرار المجلس».

والى «المساء» ورئيس تحريرها زميلنا خالد امام وقوله: «كلنا مازال يتذكر ما حدث من طلعت رسلان تجاه وزير الداخلية الراحل زكي بدر عندما تهجم النائب على الوزير وتبادل معه اللكمات وهو على المنصة، مما استدعى احالته الى لجنة القيم وتم شطبه، لقد كانت مهزلة بالفعل، وها هي تتكرر بشكل آخر، وقد تصبح بداية لمهازل اخرى نحن جميعا في غنى عنها ونربأ بنوابنا ومجلسنا الموقر ان يتعرضوا لها، فالعيون على مصر مفتوحة والمتصيدون جاهزون بكاميراتهم واقلامهم وينتظرون اي تجاوز ليصنعوا «من الحبة قبة»!!

أرجو ألا يجعلنا أحدكم أو حتى بعضكم نندم ونلعن الديمقراطية التي رفعتكم الى هذه المكانة أو أتت بكم الى هذا المكان الشريف».

والحقيقة انه لم يكن هناك أي داع لان يعيد خالد التذكير بواقعة تبادل اللكمات في مجلس الشعب بين وزير الداخلية الراحل زكي بدر وعضو مجلس الشعب عن الوفد الراحل طلعت رسلان، لأن السبب كان فضيحة للمجلس وللحكومة معا لا داعي للتذكير بها بسبب غرابتها، ولماذا لا تذكر بها؟

سبب المعركة ان اعضاء المجلس فوجئوا وبأوامر من رئيسه وقتها المرحوم الدكتور رفعت المحجوب بالموافقة على نصب شاشات عرض لعرض لقطات من فيلم فيديو لزعيم حزب الوفد الراحل فؤاد سراج الدين في منزله مع زوجته، وكان زكي بدر يشرح قبل العرض فقام طلعت وقد تملكه الغضب واتجه نحوه ليوقفه وحدث الاشتباك وتبادل الصفع.

والى «نهضة مصر» التي نشرت تصريحات لطلعت السادات جاء فيها: «انه يستاهل» لأنه سرق شعب مصر.

وقال: قوم اذا صفعت النعال وجوههم، شكت النعال بأي ذنب تصفع، اضاف انه اتخذ هذا الموقف من حرقته على البلد فانا لا أفهم في حديد التسليح وليس لدي عمارات ولا يعنيني البيزنس، كل ما يهمني هو مصلحة الشعب المصري الذي حاول أحمد عز وأمثاله استغلال نفوذهم لسرقة أموال وثروات هذا الشعب، ان احمد عز وعلى سبيل المثال ربح من هبوط البورصة الاخير الذي كان احد المسؤولين عنه 4 مليارات جنيه نتيجة بيع 4 ملايين سهم من شركة حديد عز الدخيلة، وكذلك حصل عز على 15 ألف فدان في شمال غرب خليج السويس سعر المتر 5 جنيهات بحجة التنمية والتعمير واقامة مشروعات صناعية، والآن يعرض هذه الاراضي للبيع للمستثمرين بسعر 1000 جنيه للمتر، اعلن السادات انه لن يترك أحمد عز في حاله، ويقول تقدمت بطلب لتحويلنا الى المدعي الاشتراكي لمعرفة من أين وكيف بلغت ثروة عز 40 مليار جنيه وعمره لا يتجاوز 40 عاما».